واقع التكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية في ظل العولمة

م.م.سهيلة نجم عبود
جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المقدمة...

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز حول عولمة الاقتصاد وشموليته والتي تهدف الى زيادة الترابط والاندماج مع الاقتصادات العالمية والغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره وحركة عوامله (سلع ورساميل) لمزيد من التحرر والمنافسة وقد أثارت هذه التحديات موجة من القلق للاقتصادات الفردية لعدم مقدرتها على مواجهة هذه القوى فسعت الى ان تنظم تحت مظلات الكيانات الاقتصادية القوية والمتمثلة في الكيانات العالمية التي غزت العالم مؤخرا وسيطرت على حوالي١/٣ التجارة العالمية عن طريق انتشارها وبمقارنة بسيطة تم حصر ٨٤ تكتلا اقليميا خلال عقدالتسعينيات (١٩٩٠-١٩٩٩) في الوقت الذي كان متوسط عددها منذ ١٩٤٩ ولغاية ١٩٩٠ لايتعدى (٧) تكتلات وقد دفع ذلك الدول العربية إلى التفكير في اعادة ترتيب اوراقها للوصول الى ما كانت ومازالت تطمح الوصول اليه من حلم التكامل العربي رغم قدم الفكرة والشروع فيها منذ الخمسينيات من القرن العشرين والذي مازالت تتأرجح بين الضعف والفشل واصبح عليها اما ان تتكامل او ان تشترك في تكاملات القوى العظمى كالاتحاد الأوربي أو أمريكا, من خلال مشروعي المشاركة الاوربية المتوسطية او الشرق اوسطية مما سوف يزيدها ضعفا وتشتتا.

الهدف من الدراسة:

يثير الهدف من الدراسة التسائلات التالية:

1. مدى تأثر المنطقة العربية بالعولمة؟
2. ماهي اهمية تفعيل السوق العربية؟
3. ما هو دور الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي والتجارة البيئية العربية؟
4. ما هي الأسباب وراء عدم نجاح التكتلات الاقتصادية العربية؟
5. ماهي الشروط الواجب توفرها والسياسات الاقتصادية لا نجاح هذه التكتلات وهذه السوق.

فرضية الدراسة:

تفرض الدراسة ان تفعيل السوق العربية المشتركة يمكن ان يكون عاملا مهما في وجه الجوانب السلبية للعولمة وان التكاملات الاخرى سوف تكون سندا اذا اتفقت الدول العربية على ذلك.

منهجية الدراسة:

استقراء بعض الجوانب الوصفية والذي تستند على الدراسة النظرية وتحليل بعض المؤشرات التي ساعدت في القاء الضوء على موقع التكامل العربي غير الكامل من التكتلات العالمية.

هيكليه الدراسة:

لاجل التوصل الى تحقيق فقد قسمت الى ثلاثه مباحث:

المبحث الاول: تطرق الى العولمة. ماهيتها, مستوياتها، وادواتها

المبحث الثاني: وقد كرس لتوضيح مفهوم التكامل الاقتصادي وتاريخ الاقتصاد العربي مع التكامل والدوافع وراء انضمام هذه الاقتصادات الى التكامل في ظل العولمه.

المبحث الثالث: فقد وضح دور التجاره العربيه عالميا واهميتها النسبيه (صادرات و واردات) وهيكلها السلعي وبينيا قي دعم التكامل العربي للاندماج بالاقتصاد العالمي.

وقد اختتم البحث بتسليط الضوء على جمله من المعوقات والتوصيات.

المبحث الاول
التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة

اولا: العولمة:

العولمة كأصطلاح في راي كثير من المفكرين والمثقفين هي الانتقال من عزلة الدول القومية الى رحاب الانسانية الواسعة ومن التمسك الشديد بالثقافات الاقليمية الى ثقافة انسانية عقلانية جديدة, والانتقال من اللامنطق وللاعقل الى المنطق والعقل حيث تسود الحرية والعدالة الاجتماعية للقضاء على الفقر وهدم الفجوة بين الاغنياء والفقراء, والاستغلال الامثل للثروات عبر الحدود( )[1].

ونظرا لما عكسه تيارالعولمه من زخم هائل في فترة التسعينيات من نفوذ في المراكز الرأسمالية , حيث قادته وساندته اكبر القوى السياسية والاقتصادية والمالية, والدعوة الى اشاعة اقتصاد السوق وتنفيذ الخصخصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف

تحرير حركة السلع وراس المال, خرجت الى النور تعاريف مختلفة كل منها ناقش جانبا مختلفا للعولمة منها[٢]:

1. اعتبر الاقتصاديون ان التعريف الدقيق للعولمة هي اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن اطار من رأسمالية حقوق السوق واختراق الحدود القومية والانحسار الكبير في سيادة الدولة.
2. **وعرفت بأنها:** تلك التدخلات المعقدة في كل نواحي الحياة حيث تضمحل الحدود وتتلاشى السيادة والادارة السياسية وتذوب الهوية والحضارة ويصبح العالم قرية كونية يسودها الغنى المترف ويرزح تحتها الفقير المدقع[٣].
3. **تعريف اخر للعولمة:** هي تلك القوى التي لا يمكن السيطرة عليها في الاسواق الدولية والشركات المتعدية الجنسية والتي ليس لها ولاء لأي دولة ولاقومية.
4. وهي ايضا انسياب التجارة وراس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية وبين المدير العام لمنظمة التجارة الدولية[٤].
5. **والعولمة ايضا:** ظاهرة اقتصادية تتبناها العقيدة الرأسمالية, ادواتها (البنك الدولي, منظمة التجارة العالمية, صندوق النقد الدولي), هدفها الهيمنة على اقتصاد العالم النامي سواء بالاستجابة لها ام بالحروب المباشرة ام بالانقلابات العسكرية ويعد التعريف الاخير اقربها الى الحقيقة حيث برز هذه العامل واضحا منذ عام ١٩٩٠ ودخل في القرن الجديد متحديا جميع المفردات واجتاح الدول النامية وخاصة دول المشرق العربي وشمال افريقيا وأثبتت العولمة بذلك انها ليست خيارا قابلا للتبني او الرفض بل هي حتمية لا مناص منها في النظام الدولي الجديد ولابديل للعالم النامي عنها حتى لو اراد ان يبقى محبوسا بتخلفه[٥] فضلا عن ذلك, فان هناك عشرات التعاريف والآراء التي ناقشت هذه المفردة وذهبت الى انها ليست مجرد الية نمط انتاج وتطوير بل هي أيديولوجية تعكس ارادة القوى العظمى في الهيمنة على العالم, وهي تتجاوز دائرة الاقتصاد الى دوائر متعددة لسيادة العالم اجمع وقد نشأت منذ قرون ومرت بمراحل الى ان وصلت الى ماهي عليه اليوم٤.

ثانياً: مستويات العولمة

المستوى الاول:-

ويتعلق هذ المستوى بالنظام الداخلي لكل دولة من دول العالم حيث يقوم على تغير السلوك البشري وتوجهات الحكم الداخلي للدوله من فلسفة الصراع الى فلسفة المنافسه المبنيه على الديمقراطية سياسيا وقواعد السوق الحرة اقتصاديا.

المستوى الثاني:-

يتعلق بالنظام الدولي الشامل حيث يهدف الى اعتماد تغيير في قواعد واساليب ونظم المجتمع الدولي والفلسفة الغربية بإقرار نظام السوق وحرية التبادل التجاري واغفال ما تريد اغفاله من قوانين تحقق العدالة على مستوى العلاقات الدولية( ).

٦

ثالثاً:- ادوات العولمة

سخرت الدول الرأسمالية مجموعه من الادوات لنشر العولمة وتكريس السياسات التي تنسجم معها وفرضها واحيانا بالقوة من اهمها:-

1. الشركات متعدية الجنسية- عابرة القارات

تعتمد هذه الشركات التي تواجه ركودا في الطلب وارتفاعا حاداً في الانتاج على نقل قواعد انتاجها الى الدول النامية ,حيث تشهد اسواقها نموا ملحوظ في السلع والخدمات, اضافه الى الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التي تمنحها هذه الدول للشركات متعدية الجنسية(٧). وتتكون عابرات القارات هذه من اتحاد مجموعة من الشركات التي تعمل في مجال معين في بلدان واقاليم مختلفة لتشكل كيانات ضخمة مقرها دوله معينه تدين لها بالإخلاص (تسمى بالبلد الام) وتمارس عملها في مختلف دول العالم, لتشكل تيارا اقتصاديا كبير يحد ويوقف عمل الشركات الصغيرة حيث تجاوزت اعدادهاعام ١٩٩٨ حوالي (٤٠) الف شركة, وبلغت ايرادات اكبر ٥٠٠ شركه منها عام ١٩٩٧ نحو (١١٠٤٥٤) مليار دولار والذي يشكل ٤٤% من الناتج المحلي الاجمال العالمي, و١٦٤% من الناتج المحلي الاجمالي لا أكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الامريكية), ومن الطبيعي وبعد ١٥ عام من التاريخ اعلاه أن تضاعف هذه النتائج ويزداد نصيب الدول العربيه منه الى مايقارب (٥٧٦) مليار دولاروهذا يتوضح لنا الاهمية النسبية للوطن العربي٢.

1- منظمة التجارة الدولية:

انبثقت هذه المنظمة من اتفاقية الغاث, وهدفها هو محاولة تحويل الاقتصاد العالمي الى سوق واحدة لا تعترف بالحواجز امام حركة السلع (مادية, خدمية, تكنولوجية)

وحركة راس مال وتحويل العالم الى حقل قانوني واحد , وتقوم وظيفتها على ثلاث مبادئ اساسية:-

أ- تحرير التجارة الدولية من القيود.

ب- عدم التميز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية, مبدا الرعاية والمساواة بين البلدان.

ت- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية مثل:-

1-تحريم الاغراق السلعي للدول فيما بينها عن طريق بيع سلعة معينة في اسواق التصدير بسعر اقل من السعر التي تباع به في اسواقها الداخلية.

2-تحريم اعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض( ).

2- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يعد من اهم ادوات واركان ترسخ مصلحه العولمة والنظام الاقتصادي المعاصر من خلال التثبيت الاقتصادي وبرنامج التكييف الهيكلي.

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي:-

تعتمد فكرته على تحليل العلاقة بين مشاكل المديونية المتراكمة والتعديلات في هيكل الاقتصاد وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدول في الاجل القصير عن طريق٢:-

1-العمل على الحد من الانفاق العام.

2-التحكم بالسيولة النقدية بالسيطرة على عرض النقد والائتمان المحلي بما في ذلك زيادة الفائدة على الودائع المحلية.

3-العمل تخفيض مستويات الاجور المحلية.

ب- برنامج التكييف الهيكلي:-

تتركز الأجراءات التي يعتمد عليها البنك الدولي ويؤكد,والتي تفيد في تطبيق هذا البرنامجبأعتماده على المفاهيم النظريه الاقتصاديه في تخصيص وتوزيع الموارد وهي:-

1-الحد من الملكية العامة على حساب توسيع القطاع الخاص ويتحمل مسؤولي البنك المركزي (القطاع العام) مسؤولية التشوهات في الهيكلية والاختلالات الاقتصادية الداخلية.

2-يرى البنك المركزي ضرورة العمل على تحرير التجارة وزيادة الصادرات كشرط اساسي لزيادة الانتاج وكذلك ضرورة المنافسة وتخفيض الرسوم الجمركية والعمل على حل التوسيع في تمثيل الوكالات الاجنبية.

3-ثورة الاتصال والمعلوماتية:

تعد ثورة الاتصالات والمعلوماتية من اهم الادوات التي تعتمد عليها الرأسمالية في نشر سياستها المتعولمة بعد ان تحول الاقتصاد العالمي الى اقتصاد معرفه وليس اقتصاد معتمد على كثافة راس المال واستخدام العمالة , وجاءت شبكات الانترنت لتضيف وسيلة تسهم في تعزيز فكرة العولمة وسياستها , وكذلك ساعدت هذه الثورة على عولمة الاعلام من خلال انتشار الفضائيات التي تعمل على نشر القيم والسلوك الاستهلاكي الذي تعمل قوى العولمة على نشره[٩].

المبحث الثاني

التكامل الاقتصادي العربي– المفهوم والواقع

اولا- مفهوم التكامل الاقتصادي

لم يتفق الاقتصاديون على اصطلاح يجمع كل ما يريدونه من مفهوم التكامل فبعضهم استعمل اصطلاح, الاندماج ولبعض الاخراستعمل اصطلاح التعاون والاخر قصد به التكافل ويرجع ذلك الى التباين في وجهات النظر الذي استند اليها رواد الفكر الاقتصادي التكاملي( )[١], ومن هذه المفاهيم الاتي:

عرفه **بيلابلاسا** على انه عملية وحالة عملية تشتمل الاجراءات والتدابير التي تؤدي الى الغاء التمييز بين الوحدات المنتمية الى دول قومية مختلفة , وحالة تتمثل في السعي نحو الغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات القومية.

وقد ذهبت **ميردال** في تعريفه الى ان التكامل عملية رفع الكفاءة الانتاجية ضمن الكتل الاقتصادية المشكلة, مع اعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذه الكتل بغض النظر عن سياساتهم.

وجاء تعريف **هوفمان** مؤكدا ضرورة تساوي اسعار السلع وعناصر الانتاج في المنطقة التكاملية.

وأخيراً وليس اخراً يرى **تمبرجن** ان للتكامل وجهان , وجه سلبي يتمثل بإلغاء واستبعاد ادوات معينة في السياسة الاقتصادية والدولية ووجه ايجابي يتمثل بالإجراءات التي تسعى الى الغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية الى التكتل وبرامج اعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال.

وقد عرف التكامل الاقتصادي **تعريف عام** على انه عملية الغاء كافه الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعه من الدول المتكاملة مع تنظيم السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية بشكل يؤدي الى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصادات الوطنية في المنطقة التكاملية( ) .

ثانيا- العرب والتكامل:

عانت مسيرة التنمية الاقتصادية العربية من تشتت الجهود وضعف النتائج من جراء الاختلالات الهيكلية في بنية العملية الانتاجية واهميه هذا القطاع في خلق مصادر الدخل القومي والعمالة على مستوى الوطن العربي. وقد ساهم القطاع العام في هذا الجزء من العالم بالمشاركة في اقامة المشروعات وادارتها في ظل غياب تام لدور القطاع الخاص في عملية التنمية الإقليمية وتعطل مبدا أنتقال عوامل الانتاج من دوله الى اخرى, مما ادى الى دخول المشروعات العربية في قنّاة ضيقه لا تستطيع الخروج منها( ).

رغم ان الدول العربية كانت اول من دعي الى التكاملات الاقتصادية والسوق العربية المشتركة عام (١٩٤٥) والذي تزامن مع انشاء مجلس الجامعة العربية فمنذ ذلك التاريخ والعرب رغم اختلافاتهم السياسية يقترحون انشاء تكتلات اقتصادية. وقد شهدت خمسينات القرن العشرين ثورة في عالم التكاملات العربية في جميع المستويات تم خلالها انشاء مجلس الوحدة العربية والاتفاق على وضع أسس اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانسيت عام ١٩٥٣, والوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ التي اقرت التحرير الكامل للتبادل التجاري وحرية انتقال الاشخاص ورؤس الاموال وتنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها, وفي عام ١٩٦٣ تم انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بعضوية ١٣ دولة عربية وتم الموافقة على انشاء الاتحاد العربي للمواصلات عام ١٩٥٣, ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق الوحدة الثقافية عام ١٩٦٤, ومجلس الطيران المدني ١٩٦٥, والسوق العربي المشترك عام

١٩٦٥, واتفاقيه التعاون لاستخدام الطاقة للأغراض السلمية ١٩٦٥ ومركز توثيق المعلومات عام ١٩٧٨(١).

وكان اخر الاتفاقات انشاء منطقه للتجارة العربية الكبرى وكان الهدف من انشاها تسهيل انتقال السلع والخدمات بين الدول العربية الاعضاء (بلغ عدد الاعضاء فيها ١٦عضو عام ٢٠٠٥) ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية على الصادرات اذ بلغت الإعفاءات الجمركية والضرائب في العام السادس للاتفاقية (٥٠%) وفي العام ٢٠٠٥ بلغت ١٠٠(%), تسعى هذه الاتفاقية الى دعم التجارة البينية بين الدول الاعضاء والتغلب على العقبات للوصول الى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي رغم ذلك فان نجاح هذه الاتفاقية مرهون بتنامي حركة التبادل التجاري وحركة روس الاموال وتوحيد النقل ,وما حققته في الوقت الحاضر ما هو الا حركة بسيطة سببها العلاقات البينية للدول المتجاورة (دول مجلس التعاون العربي والخليجي) نتيجه لحرب العراق, ولا تزال العلاقات بين الدول الاعضاء ضعيفة مما لا يشكل صيغة متقدمة للتكامل العربي لتوحيد النظم الجمركية وتوليد اليه للاستثمار العربي ولارتقاء بالعمل العربي (والذي تسمح ظروفه) بإقامة منظمة عربية ديناميكية النمو(١).

ولما عجزت الدول العربية عن الاتفاقية التكاملية الجماعية وجدت ان الاتفاق على اقامة التجمعات الاقليمية وهو حل وسط, بشرط ان تكون عاملا مساعد على تحقيق التكامل العربي وليس عائقا امام تحقيقه قوميا على المدى البعيد وقد قاد ذلك الى قيام قدرا من التعاون والتنسيق بين الاقطار العربية المتجاورة جغرافيا او المتشابهة اجتماعيا او اقتصاديا و المتفقه من حيث توجهها السياسي وقد قامت على غرار هذه المؤشرات عدة تكاملات اقليمية مثل( ):- ٤ ١

أ- اتحاد المغرب العربي, الذي نشأء عام ١٩٧٥.

ب- امجلس التعاون العربي, الذي نشأ عام ١٩٧٩.

ت- مجلس التعاون الخليجي, الذي نشأ عام ١٩٨١.

اما الحكم على مدى نجاح هذه التجمعات الاقليمية فيخضع الى النتائج التي حققتها خلال فترة تواجدها على الساحه العربيه (وهي محدوده),وعلى طبيعة السياسات العملية الاجراءات

التطبيقية التي تقوم بها باتجاه العمل الاقتصادي العربي المشترك الهادف الى التكامل و الوحدة العربية.

ثالثا:- الدوافع وراء الانضمام الى التكتلات العربية( ) ٥

دفعت الحاجة الملحة لتوحيد الجهود العربية للوقوف امام حواجز التقنيات الحديثة الضخمة وامام امكانيات التطوير الذاتي والتنمية المستقلة في عالم التكتلات العملاقة حيث برزت هناك عدة عوامل مبنية على قواعد اقتصادية دعت الدول العربية الى تفعيل الجهود للوصول الى التكامل العربي الهادف الى اخراج هذه الدول من عالم التهميش والتشتت, ومن هذه العوامل( ): ١ ٦

1-الاستفادة من المميزات النسبية التي تتمتع بها الدول العربية كل على حدة.

2-صغر حجم السوق المحلي لكل دولة عربية لوحدها.

3-ضعف مقدرة الدول (غير النفطية) على القيام بالمشروعات الكبرى.

4-ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول متفرقه لعدة مسببات:-

أ- اعتماد صادرات الدول العربية على المواد الاولية التي تتذبذب اسعارها تبعا لتذبذب اسعار السوق العالميه والعملات الاجنبية.

ب-معظم تجارة الدول العربية تعتمد (تصدير واستيراد) على الدول المتقدمة, اما تجارتها البيئية فلا تشكل الا نسبة ضئيلة من اجمالي التجاره العربية.

ت-جتبني كثير من الدول العربية سياسه احلال الواردات وتجاهل عملية توجيه الصادرات و الذي يعتبر من اهم دعائم النمو الاقتصادي .

5-ارتفاع المديونية الخارجيه للدول العربية وبصورة مستمرة وبأشكال مختلفة, وتبعا لنوع مواردها من الصادرات (مواد اوليه) التي تتعرض الى التقلبات السعريه في كافة المجالات مما ادى الى تراكم مديونيتها وعدم امكانيتها على السداد.

رابعا: المنافع الاستاتيكيه والداينامكيه للتكامل الاقتصادي:

أ- **المنافع الاستاتيكية**( ): ٧ ١

وضح الاقتصادي (viner) عام ١٩٥٠ بان المكاسب الستاتيكية من الدخول في الاتفاقية التجارية تشمل مقارنة ما يسمى **بخلق التجارة** (Creating tread) **وتحويل التجارة** (diversion tread) واشار الى ان **خلق التجارة** بأنها المنافع التي تحصل عليها الدولة من خلال احلال صادرات الدولة المشتركة في أتفاقية التكامل محل صادرات الدول الاخرى, مما يؤدي الى احلال السلع المنخفضة الكلفة محل السلع والخدمات المرتفعة الكلفة, والذي بدوره يؤدي الى منافع كثيرة تتحقق من عملية الاحلال تودي في النهاية الى خلق مستوى رفاهية عالي للدول المشتركة جميعها بعد الدخول وازالة الرسوم الجمركية, ويزداد خلق التجارة اهمية تبعا لزيادة الرسوم التي كانت مفروضة قبل الاتحاد فكلما زادت الرسوم كان الاثر ايجابيا وتبقى الاسعار خارج الأتحاد اعلا.ويمكن تمثيل تأثيرهذا العامل على الدول التي ترغب في الدخول في العمليه التكامليه بالشكل (١), الذي يفرض ان دول (أ, ب ,ج) تنتج السلعة(ل) وان تكاليف الانتاج في الدوله (ب) اقل من كلفة الانتاج في الدوله (أ) فأذا دخلت (أ وب) في اتفاقيه تكامليه فسوف تنتج الدوله (ب) ما يحقق لها والى (أ) الاكتفاء من السلعه وتتوقف الدوله (أ) عن الانتاج كليا لارتفاع التكاليف,وعلى فرض ان (م ك١) هي الكميه المنتجه من السلعه ل وبالسعر (سه ١) قبل الاتحاد الاقتصادي (لارتفاع الرسوم الكمركيه), فسوف تحتكر الانتاج بسبب حرية المنافسه وامكانية انتقال عوامل الانتاج بالاضافه الى انخفاض الرسوم الكمركيه بعد التكامل الاقتصادي,وبذالك اصبحت الكميه المصدره من دولة (ب) الى دولة (أ) تعادل (م ك) وبسعر (سه ٢) فهنا سوف يتمثل الكسب التجاري للدولتين بالفرق في تكاليف الانتاج السلعة في الدوله (أ) قبل الاتحاد وتكاليف انتاجها في الدوله(ب) بعد الاتحاد ويمكن تمثيله بزيادة فائض الاستهلاك والمتمثل (س٢ س١ د و).

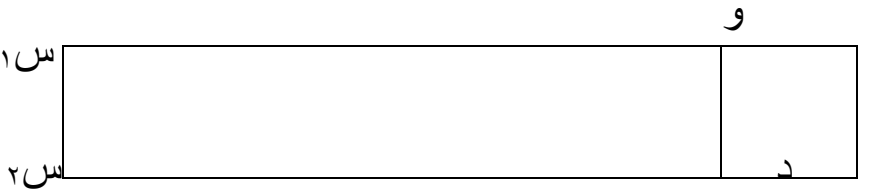

شكل (١) خلق التجاره في دول التكامل الاقتصادي

المصدر: د.منصور الراوي, التكامل الاقتصادي العربي, العراق, لسنة ١٩٧٥, ص٥٧

اما **تحويل التجاره**, فيعد هذا الاثرمن الاثار السلبيه والضاره فأذا كانت السلعه (ل) ارخص في الدوله (ج) ففي حالة التكامل الاقتصادي بين الدولتين (أ و ب) وزوال الحواجز الكمركيه بينهما وبقائها مع (ج) فسيضر ذلك بمصلحة المستهلك في الدوله (ب)بعد التكامل لاقتصادي وعملية تحويل التجاره, ويوضح الشكل رقم (٢) ذلك( ). ٨

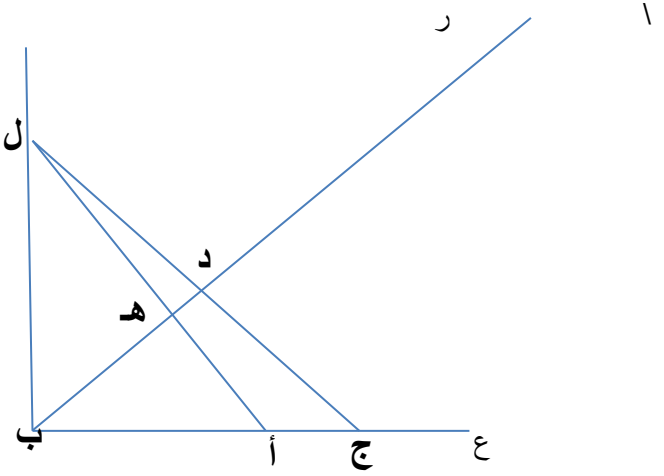

الشكل (٢) تحويل التجاره في التكامل الاقتصادي

المصدر: د. منصورالراوي, الكامل الاقتصادي العربي, لسنة ١٩٧٥, ص٥٩

نفرض ان الدولة (ب) متخصصه بانتاج السلعة (ل) وتنتج منها الكمية (ب ل) وتبادلها بالسلعة(ع) من الدولة (ج) بموجب افضل نسبة تبادل متاحة وبدون اي ضرائب

فيمثل(ل ج) منحني التبادل الدولي بين الدوله (ب) والعالم الخارجي (الدوله ج) اما المستهلكون للسلعه (ل) فيشترون وفق النسب التي يحددها الخط (ب ر), والذي يمثل اتجاه الاستهلاك. ويتحدد مستوى الاستهلاك (ب د) قبل الاتحاد اما بعد الاتحاد بين الدولتين (أ , ب) يضطر المستهلكون الى شراء السلعة (ل)من الدوله(أ) وبكلفة اعلى من الكلفة في الدوله(ج) , وبذلك تتحد نسب التبادل الجديدة في (ل ,أ) ومستوى الاستهلاك في (ب ج) بدلا من (ب د) وتصبح الكمية المشترات من السلعة (ب أ) بدلا من (ب ج) ورغم وجود هذا الاثر السلبي (تحويل التجارة) نجد ان هناك امكانية للاستفادة من الاثر الايجابي (خلق التجارة) والذي تتلخص فيما يلي([٩]):-

1-ان وجود درجة متقدمة من التكامل مع الاختلاف في الهياكل الاقتصادية للدول الاعضاء سوف يزيد من احتمالية الاثر الايجابي (خلق التجارة).

2-كلما زادت عدد الدول الاعضاء كلما ادى ذلك الى زيادة التوسيع في حجم السوق ومن ثم زيادة التبادل التجاري.

3-للموقع الجغرافي في العملية التكاملية اثر مهم ,فكلما زاد التقارب انخفضت بعض الكلف مثل كلفة النقل والاتصالات كما في الاتحاد الاوربي, ودول مجلس التعاون.

ب- المنافع الديناميكية:-

ترتبط هذه الدوافع بالتدفقات الاستثمارية والمنافسة الانتاجية بين الدول المتكاملة لتحقيق الزيادات الانتاجية المستهدفة كأحد شروط الرفاهية للشعوب, ولتعظيم هذه المكاسب فأنها تشترط التغلب على القيود بأنواعها جمركية وغير جمركية والمرتبطة بانتقال السلع والخدمات بين دول الاتحاد كخفض نسبه التعريفات, والقضاء على القيود الادارية واعطاء فرصه اكبر لدور القطاع الخاص للمساهمة في زيادة اثر خلق التجارة.

وللتعرف على المنافع الاستاتيكية والديناميكية للترتيبات الإقليمية العربية, الجدول (١) يقوم على حساب مدى التوافق بين الصادرات و الواردات فكلما زادت نسية التوافق بينها (صفر-١٠٠) تعاضمت المنافع الاستاتيكيه والديناميكيه, وبالاعتماد على بيانات عقد التسعينيات في دراسة قامت بها مؤسسة framcis&yeals لحساب التكامل العربي يوضح الجدول (١) نسبة التوافق في بعض الدول العربيه ,وعند مقارنتها مع بعض نسب التوافق في أتحادات اخرى نجدها اقل حيث تصل في الاتحاد.

جدول (١)

نسبة التوافق بين الواردات والصادرات العربية

الدولة	قيمة المؤشر %	الدولة	قيمة المؤشر **
البحرين والدول العربيه	١٧,٤	ليبيا والدول العربيه	٨,٥
مصر =	٢٨,٠	عمان =	٢٥,٦
الاردن =	٢٥,٥	قطر =	١٣,٦
الكويت =	٩,٥	السعوديه =	١٣,٢
لبنان =	٣٤,٣	سوريا =	١٦,٦
اليمن =	٥,٩	الامارت =	٢٠,٦

المصدر: World Economic Forum, The Arab Comparativeness Reports,2003

الاوربي الى ٥٣,٤ وفي النافتا الى ٣ .٥٦ ويشير ذلك الى انخفاض المزايا العربيه (اليمن ٥,٩ ,الكويت ٩,٥) واذا أضيف الى ذلك,ضعف أمكانية الدول العربيه في جذب الاستثمارات الاجنبيه,وعدم استقرار الوضع السياسي ولامني العربي, يتوضح ضعف النتائج الايجابيه لاتفاقية منطقة التجارة الحرة وتحقيق فكرة السوق العربية المشتركة( ).

المبحث الثالث

دور التجارة العربية عالميا وبينيا في دعم التكامل العربي, للاندماج بالاقتصاد العالمي

اولا- الاهمية النسبية للاقتصاد العربي:

يعبرعن النمو في معدل متوسط دخل الفرد في اي دوله بمعدل النمو الاقتصادي, ويعد هذا المؤشر دليل على مدى التوسع وانتاج للسلع والخدمات وتناسبها مع الزيادة السكانية لتلك الدولة. وقد اشار تقرير صندوق النقد الدولي, ان الدول العربية قد حققت معدلات نمو منخفضه خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين لم تزد عن ٢% و اشار تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية للدول العربية لعام ٢٠٠١ الى ان أهم الاسباب الهيكلية وراء المستويات المنخفضة لمعدلات النمو يعود الى( ):- [١]

1- الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخول بأعتبار ان معظم الدول العربيه اقتصاديات احادية الجانب.

2- القيود المفروضة على حركة التجارة الدولية.

3- ضعف المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول.

4- زيادة حجم العمالة في القطاع العام مما يؤدي الى استنزاف موارد الدولة.

وتقاس الاهمية النسبية للاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي عن طريق قسمة الناتج المحلي الاجمالي العربي على ناتج المحلي الاجمال الدولي وبناء على التقرير العربي الموحد لعام ٢٠٠٩ فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي نسبيا عام ٢٠٠٨ الى ١,٨٩٩ تريليون دولار (رغم الازمة المالية التي اثرت على العالم اجمع) من (١,٥٠٥) ترليون دولار عام ٢٠٠٧ , مسجلا معدل نمو قدرة ٦% مقارنة مع ٥,٢% عام ٢٠٠٧, ويعزى ذلك الى الزيادة الايجابية في العائدات النفطية حيث وصلت اسعاره الى معدلات غير مسبوقة( ). واذا ما استبعدنا النفوط العربية واخذنا الصناعات الانتاجية ورغم الزيادات الضاهره خلال الفتره٢٠٠٧-٢٠٠٨ يلاحظ ان الدول العربيه بعيده كل البعد عن المستويات العالمية , وذلك لان الاعتماد على الصادرات غيرالمصنعة والمواد الاولية والايدي العاملة غير الماهرة وغير المدربة, لن تؤدي الى التقدم الاقتصادي( ). ويوضح الجدول (٢) معدل آلنمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ومعدل تضخم اسعار المستهلك للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٩) لمجموعة من الدول العربية. حيث سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات مرتفعه عام (٢٠٠٨) بسبب اللارتفاع غير المسبوق في اسعار النفط في النصف الاول من العام حيث حققت عائد قياسي للايرادات, وقد كان النصف الثاني من العام نفسه محبطآ للامال مما دفع الى التغير المفاجئ في شعور المستهلك وفقدان الثقه بالاسواق بعد الازمه الماليه العالميه, وأستمرار ضعف اداء سوق الاسهم والتباطئ في اسواق العقارات.ورغم ذلك فقد انعكس العائد القياسي لأيرادات لعام (٢٠٠٨) ورغم انخفاض اسعار النفط على توفير فائض مالي للسنه التي تلتها (٢٠٠٩) مما ادى الى تخفيف حدة الازمه على هذا الجزء من الوطن العربي.

جدول (٢)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم اسعار المستهلك للفترة ٢٠٠٥ -٢٠٠٩

Source; Economic and social commission for Western Asia (Ascow) Technical material, Eng., Jan,2009,p3.

الدول	معدل النمو الحقيقي GDP					معدل التضخم لاسعار المستهلك				
	٠٥	٠٦	٠٧	٠٨	٠٩	٠٥	٠٦	٠٧	٠٨	٠٩
البحرين	٧,٩	٦,٥	٨,١	٦,٣	٢,٦	٢,٦	٢,١	٣,٣	٤,٣	٤,٠
الكويت	١١,٤	٦,٣	٤,٦٠	٦,١	٢,٧	٤,١	٣,١	٥,٥	١٠,٢	٧,٥
عمان	٦,٠	٧٢	٦,١	٦,٠	٣,٥	١,٩	٣,٤	٥,٩	١١,٢	٧,٠
قطر	٦,١	١٢,٢	٩,٥	١٠,٥	٦,٠	٨,٨	١١,٨	١٣,٨	١٤,٠	١٠,٥
السعودية	٥,٦	٣,٢	٣,٤	٥,٣	٢,٨	٠,٧	٢,٢	٤,١	١١,٠	٨,٧
الامارات	١٠,٥	٩,٤	٥,٢	٦,٧	٣,٥	٦,٢	٩,٣	١١,١	١٢,٤	٨,٨
دول مجلس التعاون الخليجي	٧,٣	٥,٦	٤,٥	٦,٠	٣,٢	٢,٨	٤,٣	٦,٣	١١,٢	٨,٦
مصر	٦,٨	٧,١	٧,٢	٦,٥	٥,٣	٤,٩	٧,٦	٩,٥	١٧,١	٩,٧
العراق	–٠,٧	٦,٢	٥,٠	٨,٠	٥,٣	٣٧,٠	٥٣,٢	٣٠,٨	٢,٠	٥,٠
الاردن	٧,١	٦,٣	٦,٠	٥,٣	٣,٦	٣,٥	٦,٣	٥,٤	١٤,٤	٧,٩
لبنان	١,١	٠,٠	٤,٠	٥,٥	٣,٩	–٢,٦	٥,٦	٩,٣	١٢,٠	٦,٥

فلسطين	٦,٧	٤,٧ –	٣,١ –	٣,٠	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٢,٥	١٠,٥	٦,٠
السودان	٨,٦	١١,٣	١٠,٠	٦,٠	٥,٢	٨,٥	٧,٢	٨,٠	١٥,٠	١١,٠
سوريا	٤,٥	٥,١	٦,٦	٤,٥	٣,٥	٧,٤	١٠,٠	٤,٥	١١,٤	٦,٠
اليمن	٥,٦	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٢,٨	١١,٨	٢٠,٨	١٢,٦	١٦,٨	١٤,٤
دول اخرى مصنفة	٥,٠	٥,٨	٦,٢	٦,٣	٤,٨	٩,٨	١٥,١	١٢,٠	١١,٤	٨,٥
اجمالي منطقة ESCWA	٦,٥	٥,٦	٥,١	٦,١	٣,٧	٣,٥	٨,٢	٨,٤	١٢,٦	٨,٥

ثانيا– هيكل الصادرات والواردات العربية

ان تطور حجم الواردات والصادرات العربية والتركيب الهيكلي لكل منها يؤدي الى معرفة مدى امكانية هذه الدول في سد احتياجاتها من السلع والخدمات المحليه وتقليل اعتمادها على الخارج, وفي حالة عدم امكانيتها ذلك من المهم ان نتعرف على اهم الشركاء الخارجيين التجاريين والسياسات المطلوبة بين الاثنين وامكانية تشجيع صادراتها من السلع والخدمات غير التقليدية الفائضة عن حاجتها.

١– تجارة الدول العربيه والعالم:

ا– الصادرات العربيه

شكلت صادرات الدول العربية خلال الثمانينيات من القرن العشرين حوالي ١٠,٧% من الصادرات العالمية , وقد انخفضت نسبة نمو هذه الصادرات بنسبه اقل خلال العقدين الاخيرين حيث وصل معدلها الى٤,٤% مقارنة مع نمو الصادرات العالمية الذي وصل الى ٢١٦% في تلك الفترة.١ ويوضح الجدول (٣) التجارة الخارجية العربية الاجمالية للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩)[١] .اذا نظرنا الى صادرات هذه الفتره نلاحظ نموها البطيء حيث وصلت قيمتها عام ٢٠٠٨ الى (١,٠٦٧,٨) مليار دولار لتعود وتنخفض عام ٢٠٠٩الى (٧٢٦٠١) مليار دولارمحققة نسبة انخفاضا سنوي قدره ٣٢,٣% عن عام ٢٠٠٨, واذا قورنت بالصادرات العالمية لعام ٢٠٠٨ (١٥,٩٦٢,٨) مليار دولار والتي انخفضت عام ٢٠٠٩ الى (١٢,٣٤٨,٢) نلاحض وزنها قد أنخفض من(٦,٧%)

جدول (٣)

التجارة الاجمالية الخارجية العربية للمده (٢٠٠٢-٢٠٠٩) مليار دولار

القيمة							
الصادرات والواردات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصادرات العربية	٢٤٤,٩	٣٠٠,٩	٤٠٠,٧	٥٥٩,٢	٦٥٩,٦	٨٠٧,٤	١,٠٦٧٨.	٧٢٦,١
الواردات العربية	١٧٤,٠	٢٠٣,١	٢٦٦,٢	٣٢٥,٠	٣٧٣,٠	٥٣٥,٣	٧٠٥,٠	٦٠٣,٣
الصادرات العالمية	٦,٤٢٨١٠.	٧,٥١٠٧٠.	٩,١٣٣٢٠.	١٠,٣١٠٥	١٢,٠٠٥,٢	١٣,٧٦٨,١	١٥,٩٦٢,٨	١٢,٣٤٨٢٠.
الواردات العالمية	٦,٦٤٠٠٠.	٧,٧٦٣٣٠.	٩,٤٧٧٠٠.	١٠,٧٤٧,٨	١٢,٤٤٨,٩	١٤,٠٧٢,١	١٦,٢٢٣,٩	١٢,٤٧١٠٠.
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية%	٣,٨	٤	٤,٤	٥,٤	٥,٥	٥,٩	٦,٧	٥,٩
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %	٢,٦	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٣	٤,٨

معدل التغير السنوي %								
الصادرات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصادرات العربية	٢,٧	٢٢,٩	٣٣,٢	٣٩,٦	١٨,٠	١٦,٦	٣٢,٣	٣٢,٠-
الواردات العربية	٣,٥	١٦,٨	٣١,١	٢٢,١	١٤,٧	٣٣,٦	٣١,٧	١٤,٤-
الصادرات العالمية	٤,٧	١٦,٨	٢١,٦	١٣,٥	١٥,٨	١٣,٨	١٥,٩	٢٢,٦-
الواردات العالمية	٣,٩	١٦,٩	٢٢,١	١٣,٤	١٥,٨	١٤,٨	١٥,٣	٢٣,١-

عام (٢٠٠٨) الى ٥٠٦ %عام ٢٠٠٩( ) ويعود ذلك الى الأزمة المالية ألعالمية والتي انعكست اثارهاعلى التجارة الخارجية والتي ادت بالنهاية الى انكماش الطلب العالمي على النفط مما ادى الى تراجع اسعاره في النصف الثاني من عام (٢٠٠٨) وامتد ذلك الى عام ٢٠٠٩ حيث دخل العالم في فترة ركود انعكس تأثيرها على الاسواق المالية, يضاف الى ذلك التشدد في تمويل التجارة الخارجية وزياده الضمانات المصفية وتقليص فترات التمويل المتاحة مما زاد من تكاليف التمويل.

ب- الواردات العربية

تميزت **الواردات العربيه** بزيادة وتائرنموها في العقد الاول من الالفيه الثالثه فقد سجلت عام(٢٠٠٢) ماقيمته (١٧٤) مليار دولار واستمرت بالزياده بالسنوات التي تلتها حيث وصلت عام (٢٠٠٧) الى(٥٣٥,٣) مليار دولار مسجله نسبة زياده قدرها ٣,٨ في الواردات العالميه ومعدل تغير عربي مقداره (٣٣,٦) ويعود ذلك الى زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي في تلك الفترة وتراجع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية الاخرى, أما عام (٢٠٠٨)فقد وصلت قيمتها الى (٧٠٥) مليار دولار ثم رجعت وانخفضت بنسبة ١٤,٤% عام ٢٠٠٩ الى (٦٠٣,٣) مليار دولار ويعود ذلك للتباطئ الذي حصل في الاقتصاد العربي نتيجة الازمة المالية العالمية والتغيرات التي حصلت في المنطقه العربيه والتي اثرت عليها سياسيا واقتصاديا, في حين حاولت الاجراءات والبرامج المالية والتحفيزية على تخفيف حدة التراجع مما رفع حصيلة الايرادات العربية في الواردات العالمية وبنسبة ٤,٨% عام ٢٠٠٩ يعد ان كانت ٤,٣% عام ٢٠٠٨.

ثالثا- الهيكل السلعي للتجارة العربية الاجمالية( ):

يعتمد التركيب الهيكلي **للصادرات العربية** على البترول بشكل عام حيث يشكل نسبة عالية من اجمالي الصادرات العربية,كما يوضح جدول (٤) والتي كانت بحدودعام ٢٠٠٢حوالي ٦٧,٦%وتزايدت اهميتها ووصلت عام ٢٠٠٨ الى٧٧,٩% من أجمالي نسبة الصادرات العربيه تليها في الاهميه بعض الصادرات العربية المتواضعة من المواد المعدة للتصدير مثل المصنوعات البسيطه كالمنسوجات اليدويه والتي بدأت نسبتها بالانخفاض من ١٦% عام ٢٠٠٢ الى ٦% عام ٢٠٠٨ تليها المنتجات الكيمياويه وبأرتفاع نسبي متواضع

بين(٤,٥%- ٧%), اما بالنسبه للالات ومعدات النقل فقد حافضت تقريباً على نسبتها بين ٤,٤- ٥,٠ خلال الفتره نفسها.ان هذه النسب للصادرات العربيه جاءت نتيجه لبعض لمسببات منها(٦ ٢):

- تركيز الصادرات على عدد قليل من السلع,وعدم امكانية الدول العربيه في الحفاض على حصتها في الاسواق العالميه للسلع العربيه التي تتميز بميزه نسبيه وضعف العنصر التكنولوجي الذي تتمتع به هذه السلع.
- ضعف مساهمة الصادرات البينيه في الصادرات العربيه الخارجيه.
- غياب التخصص في الصناعات العربيه وعدم كفائة اليد العامله الصناعيه.
- التأرجح وعدم الاستقرار في الحصص التصديريه للدول العربيه رغم اهميه هذا القطاع لاقتصادات عدد كبير منها.

اما **الـواردات العربيـه** فقد شكلت ما نسبته (٢,٦%) عام ٢٠٠٢ من اجمالي الواردات العالميه وزدادت هذه النسبه لتصل الى (٤,١%) عام ٢٠٠٨,استحوذت الالات والمعدات على نسبة (٣٥%) عام (٢٠٠٢) ارتفعت الى (٣٦,٣%) عام (٢٠٠٨) من أجمالي الواردات, تلتها الاغذيه والمشروبات وبنسبة (١٥,٢) انخفضت الى(١٤,١%) عام (٢٠٠٨) اما المصنوعات (المنسوجات, معدات منزليه, ومصنوعات اخرى) فقد انخفضت نسبتها في نفس الفتره من (٢٨,٦%) الى (٢٤,٩%) عكس الوقود المعدني والمنتجات الكيمياويه التي ارتفعت نسبتهامن (٤,٦-٤.٩%) و(٨,٨- ٩,٣%) على التوالي.

جدول (٤)

الهيكل السلعي للتجاره الخارجيه للدول العربيه للفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٨)

	الصادرات العربية							
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاغذية والمشروبات	٣,٩	٣,٥	٣,١	٢,٨	٢,٤	٢,٨	٢,٤	
المواد الخام	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٢,١	٢,١	١,١	١,٥	
الوقود	٦٧,٦	٦٩,٧	٧١,٠	٧٤,٧	٧٥,١	٧٦,٩	٧٧,٩	

المعدني								
المنتجات الكيمياوية	٤,٥	٤,١	٤,١	٣,٢	٤,٠	٦,١	٧,٠	
الآلات ومعدات النقل	٤,٤	٤,١	٤,٢	٣,٦	٤,١	٤,٩	٥,٠	
المصنوعات	١٦,٠	١٥,٢	١٤,٢	١٢,٨	١١,٦	٧,٣	٦,٠	
سلع اخرى	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٧	١,٠	٠,٢	
	١٠٠ %	١٠٠ %	١١٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	
الواردات								
الاغذية والمشروبات	١٥,٢	١٤,٠	١٢,٨	١٢,٢	١١,٧	١٢,٦	١٤,١	
المواد الخام	٤,٨	٤,٩	٥,١	٥,٠	٥,٠	٣,٣	٤,٨	
الوقود المعدني	٤,٦	٤,٩	٥,٥	٧,٩	٧,٠	١٠,٣	٩,٤	
المنتجات الكيمياوية	٨,٨	٩,٠	٨,٤	٨,٢	٧,٨	٩,٦	٩,٣	
الآلات ومعدات النقل	٣٥,٥	٣٥,٧	٣٦,٩	٣٦,٤	٣٨,٣	٣٦,٠	٣٦,٣	
المصنوعات	٢٨,٦	٢٨,٩	٢٨,٦	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٥,٤	٢٤,٩	
سلع اخرى	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٢,٨	١,٢	
	١٠٠ %	%١٠٠	١٠٠ %	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٠٠ %	

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، التجارة الخارجية للدول العربية، ص١٤٠.

رابعاً- اتجاه التجارة العربية:

سلك الاتحاد الاوربي في فترة التسعينيات من القرن العشرين والى بداية عام ٢٠٠٦ مسلك الشريك التجاري الاول للدول العربية وذلك لغرض ابعاد الدول العربية عن بعضها وتشتيت جهودها اولا ولضمان سوق لمنتجات الاتحاد في المنطقة العربية ثانيا, ويوضح الجدول(٥) ذلك, حيث انه حصل على ما يوازي ٢٦% من (متوسط اجمالي الصادرات العربية) للمده ١٩٩٨-٢٠٠٢, تليه اليابان بنسبة ١٧%. ودول جنوب شرق اسيا بحوالي ١١% ثم الولايات المتحدة الامريكية والتزمت الدول العربية في اسناد شريكها الاول فكان متوسط استيراداتها منه ما يقارب ٤٢% من اجمالي وارداتها من واستوردت الباقي من امريكا واليابان في نفس المده.١ وشهد عام ٢٠٠٦ استمرارية التعامل الايجابي مع الاتحادالاوربي رغم الانخفاض في نسبة الصادرات والتي بلغت(٢٣,٧ %) واستمرت بالتنازل عامي (٢٠٠٨ و٢٠٠٩) وبنسبة (١٧,٣-١٥,٨%) على التوالي, اما الصين فقد بدأت نسبة صادراتها تتضاعف فبعد ان سجلت نسبة (١٣%)عام ٢٠٠٦ ارتفعت عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الى٢٤.٤-٢٧,٥ %على التوالي, أما الصادرات البينيه العربي فقدسجلت ارتفاعآ ملموسا (١٠,٣%) عام٢٠٠٩ بعد ان بقيت ولفتره طويله تتراوح نسبتهاحول (٨%), في حين تراجعت نسبة صادرات الولايات المتحده الى(٨,٧%)عام ٢٠٠٩ بعد ان وصلت (١١,٨%) عام (٢٠٠٦). اما **الواردات** فقد سجلت اعلى النسب مع الاتحاد الاوربي والتي بدآت بالتراجع في عام ٢٠٠٦الى ٣ .٣٦% و عام٢٠٠٩ الى (٢٨,٩%),في حين ازدادت حصة الصين وباقي دول اسيا من (١٨,٥%) الى (٢٩,٤%) وانخفضت حصة اليابان من(٥,١%) الى (٤,٤%)لنفس السنوات( ).[٧]

جدول (٥)

اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للفترة من (١٩٩٧- ٢٠٠٩)

الصادرات العربية الاجمالية												
الدول	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الدول العربية	٨,٥	٩,٣	٨,٢	٧,٠	٧,٦	٨,٥	٨,٤	٩,٠	٧,٩	٨,٤	٨,٧	١٠,٣
الاتحاد الاوربي	٢٤,٠	٢٤,٨	٢٦,٤	٢٨,٠	٢٧,٠	٢٥,٨	٢٥,٤	٢٤,٤	٢٣,٨	٢٢,٧	١٧,٣	١٥,٨
الولايات المتحدة	٩,٠	٩,٢	٩,٩	١٠,٠	٩,٩	١١,٢	١٢,٥	١٢,٤	١١,٤	١١,٨	١٠,٥	٨,٧
اسيا(اجمالي اليابان)	١٧,٥	١٨,٨	١٧,٨	١٨,٣	١٨,٢	١٤,٧	١٤,٦	١٣,٨	١٤,٠	١٥,٧	١٢,٨	١٢,٨
الصين+ باقي دول اسيا	١١,٣	١٠,١	١١,٦	١٢,٨	١٢,٥	١٠,٨	١٢,٠	١٣٥	١٣,٥	١٣٠	٢٤,٤	٢٧,٥
باقي العالم	٢٩,٨	٣٠,٩	٢٩,١	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٨,٨	٢٧,١	٢٦,٩	٢٩,٤	٢٨,٤	٢٣,٣	٢٤,٨
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

	الواردات العربية الاجمالية										
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الدول العربية	٨,٧	٨,٤	٩,٤	١٠,٠	٩,٦	١٢,٠	١١,٦	١٢,٩	٣,٧	١٤,١	١٢,٠	١١,٢
الاتحاد الاوربي	٤٠,٨	٣٩,٦	٤١,٠	٤٢,٠	٢٤,٢	٤٤,٦	٤٥,١	٤١,٧	٤٠,٣	٣٦,٣	٣١,٠	٢٨,٩
الولايات المتحدة	١٢,٧	١٢,٣	١٤,٢	١٢,٢	١٤,٠	٩,٥	٨,٠	٧,٣	٨,٥	٩,٤	٨,٥	٨,٧
اسيا (اجمالي اليابان)	٦,٨	٧,٩	٨,٩	٩,١	٩,٠	٦,٤	٦,٢	٥٣	٥,٠	٥,١	٥٥	٤,٤
الصين+ باقي دول اسيا	٥,٩	٥,٥	٦,٠	٦,٤	٦,٤	١٤,٤	١٤,٥	١٤,٨	١٨,٨	١٨,٥	٢٣,٤	٢٩,٤
باقي العالم	٢٥,١	٢٦,٣	٢٠,٦	١٨,٥	١٨,٨	١٢,٩	١٣,٥	١٧,٠	١٥,٧	١٦,٣	١٦,٢	١٧,٣
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:- الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي للسنوات ٢٠٠٠, ٢٠٠٤, ٢٠٠٦, ٢٠٠٩.

خامساً- التجارة البيئية العربية:

سعت الدول العربية ومنذ الخمسينيات في وضع خطط وبرامج التعاون الاقتصادي للوصول الى التكامل العربي وتضمن الاتفاقيات المختلفة في هذا الخصوص والتي كان اولها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت في اطار الجامعة عام ١٩٥٣, والسوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ واتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ وفشلت في انجاح هذه الاتفاقيات لا سباب عدة منها( ):

1- عدم توافر الارادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض عملية التكامل.

2- تأثر التعاون العربي وانشغال العاملين بالقطاع الاقتصادي بالأجواء السياسية والخلافات الداخلية والظروف التي استجدت على الساحة العربية منذ الثمانينات وفي اغلب الدول العربية.

3- اعتماد معظم الاقتصادات العربية على الايرادات الجمركية لسد احتياجاتها المالية ودعم ميزانياتها.

وقد حاولت بعض الدول للتغلب على العقبات المختلفة التي تواجهها وتشتت جهودها الى تشجيع التجارة البيئية خاصة بين الدول المتقاربة جغرافيا وسياسيا وبذل الجهود في سبيل تحقيق بعض المكاسب بحيث لا تتعارض هذه الجهود عربيا ولا اقليميا في تحقيق التكامل العربي في المستقبل ونشات خلال عقد الثمانينات مجموعه من العلاقات البينية وكمحصله نهائية وجد انها لم تشكل الا نسبه بسيطه من اجمالي التجارة العربية, واستمرت هذه التجارة بالتذبذب خلال فترة التسعينيات حيث لم تزاد نسبتها عن (٩,٤)% من اجمالي التجارة العربية وفي عام ٢٠٠٠ اعتبرت السعودية من اكبر المصدرين للدول العربية حيث بلغت صادراتها (٧,٩) مليار دولار تليها الامارات وبحوالي (٢,٨) مليار دولار وقد كان التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي يمثل اعلى حصه في التجارة البينية (٤٥%) جدول (٦)( ). وبقيت السعودية متصدرة المركز الاول للتجارة البينية العربية وحتى

عام ٢٠٠٦ حيث بلغت نسبة صادراتها (٤٨,٤)% وتبعتها الامارات العربية وبنسبة ١٥,٤%.

جدول (٦)

التجارة البيئية لمجلس التعاون الدول الخليج العربي لعام٢٠٠٠(مليون دولار)

من / الى	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات	الصادرات لدول مجلس التعاون
البحرين	_	٨١	٥١	٣٤	٢١٦	١٤٠	٥٢٣
كويت	١٧	_	١١	١٥	٩٩	١٠٥	٤٧
عمان	٩	١٧	_	٨	٥٨	٢٠٣	٢٩٤
قطر	_	٢٨	١٦	_	٧١	١٥٤	٢٧٨
السعودية	١٦٦٦	٥٢٦	١٥٩	١٦٥	_	١٤٤٥	٣,٩٦٢
الامارات	٤٧	٦٤٠	١١٢٦	١٣٣	٣٩١	_	٢,٣٦٤
الواردات من مجلس التعاون	١٧٧٥	١٢٩٣	١٣٦٢	٣٥٥	٨٣٤	٢٠٤٧	٧٦٦٨
اهميةالتجارةالبيئية في التجارةالخارجيةالعربية%	٣٥	٣٠	١٦	٥	٢	٥	٦

المصدر: صندوق النقد الدولي, التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٠٤ وقد سجل متوسط قيمة التجاره البينيه عام (٢٠٠٨)زياده نسبيه قدرها (٣٠,٨%) ليصل اجمالي الصادرات البينيه الى (٩٣)مليار دولار جدول (٧) وتعد نسبة الزياده هذه أعلى من متوسط الزياده السنويه التي تحققت خلال الفتره(٢٠٠٤-٢٠٠٧) والتي قدرت بنسبة (٢٥,٨%) ,اما عام ٢٠٠٩ فقد ادى تراجع اسعار النفط في اعقاب الازمه الاقتصاديه الى انخفاض متوسط قيمة التجاره البينيه وبنسبة (١٩,٦%) لتصل الى (٧١) مليار دولار وقيمة صادرات

بينيه(٧٢,١)مليار دولار وواردات (٦٧,٥)مليار دولاروبنسبة انخفاض (-١٩,٧% و-١٩,٥%) لكل منهما, وكانت اعلى نسبة

جدول(٧)

اداء التجارة البيئية العربية للفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٩

القيمه(مليار دولار) معدل التغيرالسنوي(%)

السنوات	متوسط التجارة البئية	الصادرات البيئية العربية	الواردات البيئية العربية	متوسط التجارة البيئية	الصادرات	الواردات
١٩٩٨	٦,٦-	١٣,٤-	٢,٢	٢٦,٣	١٣,٨	١٢,٥
١٩٩٩	٢,٩	٢,٠	٣,٩	٢٧,١	١٤,٠	١٣,٠
٢٠٠٠	١٥,٩	١٦,٣	١٥,٥	٣١,٤	١٦,٣	١٥,٠
٢٠٠١	٦,٨	٨,٨	٤,٥	٣٣,٥	١٧,٨	١٥,٧
٢٠٠٢	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٤	٢٤,١	١٦,٧
٢٠٠٣	٢٤,٥	٢٥,٤	٢٣,٦	١٧,١	٢١,٢	١٣,١
٢٠٠٤	٣٥,٢	٣٦,٢	٣٤,٣	٤٣,٩	٤٢,٨	٤٥,٠
٢٠٠٥	٤٤,٣	٤٤,١	٤٤,٥	٣٦,٥	٣٣,٨	٣٩,٧
٢٠٠٦	٥٦,١	٥٨,٦	٥٣,٦	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٦
٢٠٠٧	٦٧,٦	٧١,٠	٦٤,٢	٢٠,٤	٢١,٠	١٩,٨
٢٠٠٨	٨٨,٤	٩٣,٠	٨٣,٨	٣٠,٨	٣١,١	٣٠,٦
٢٠٠٩	٧١,٧	٧٤,٧	٦٧,٥	١٩,٦-	١٩,٧-	١٩,٥-

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٧-٢٠١٠ اتجاه التجارة الخارجية لنفس السنوات.

ارتفاع للواردات البينيه (٤٥%) عام ٢٠٠٤ بسبب زيادة حصة واردات العراق من الواردات البينيه االعربية وبنسبة (١٦,٩%) بارتفاع وارداته (٨,٩) مليار دولار مقارنة (٧,٢) مليار دولار لعام ٢٠٠٥ وذلك بسبب ارتفاع وارداته من سوريا, تلته الامارات

بنسبة(١١,٧%) ثم السعودية بنسبة(١٠,٤%) ثم بدأت الواردات البينية بالتراجع خلال ٢٠٠٦ , والاعوام التي تلتها( )[٣].

جدول رقم (٨)

مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية للفترة من(٢٠٠٢-٢٠٠٩) %

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نسبة الصادرات البيئية الى اجمالي الصادرات العربية	٨,٥	٨,٤	٩,٠	٨,٥	٨,٥	٨,٨	٨,٧	١٠,٣
نسبة الواردات البيئية الى اجمالي الواردات العربية	١٢,٠	١١,٦	١٢,٩	١٢,٦	١٣,٤	١٢,٠	١١,٩	١١,٢

المصدر: محمد فؤاد ابو ستيت,خالد محمد حنفي من٢٠٠٢-٢٠٠٤,الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (٢٠١٠).

اما بالنسبه لمساهمة التجاره البينيه في التجاره العربيه الاجماليه, سجلت **الصادرات البينيه** العربية نسباً متذبذبه خلال السنوات المبينه في الجدول (٨) حتى عام (٢٠٠٩) حيث أرتفعت نسبتها (١٠,٣%) من (٨,٧%) عام (٢٠٠٨) وتعزى اهمية هذه الزيادة الى انخفاض قيمة الصادرات العربيه الاجماليه بنسبه اعلى من نسبة انخفاض قيمة الصادرات البينيه العربيه اما بالنسبه **للواردات البينيه** ادى تجاوزنمو الواردات البينيه على معدل نموالواردات الاجماليه الى زيادة حصة الواردات البينيه في اجمالي الواردات العربيه

للفتره ٢٠٠٤-٢٠٠٦ والتي كانت(١٢,٩-١٢,٦-١٣,٤%) اما الفتره (٢٠٠٧-٢٠٠٩) فقد تراجعت الواردات البينيه في الواردات الاجماليه لتبلغ على التوالي (١٢-١١,٩-١١,٢%) وبنسبه اعلى من نسبة انخفاض الواردات الاجماليه مما ادى الى تراجع طفيف في حصة الواردات البينيه فى الواردات الاجماليه العربيه.

مساهمة تجارة التجمعات العربية في التجارة البينية العربية

تشكل التجارة البيئية بين التكتلات العربية شبه الاقليمية معدلات افضل من التجارة البيئية بين الدول العربية بصورة عامة. نظرا لما تتمتع به هذه التكتلات من ظروف تكاد تكون متشابهة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا( ). مما يؤكد صحة نموذج الجاذبيه (GravityModel) الذي يشير الى ان قرب المسافه من أهم العوامل التب تساعد على زيادة التبادل التجاري, وقد شهدت الفتره (٢٠٠٥-٢٠٠٩) انتعاش في التجارة البينية في منطقة التجارة العربية الكبرى وذلك بسبب ازالة الرسوم الجمركية في المنطقة وبنسبة (١٠٠%) والشكل رقم (٣) يوضح حصة الصادرات البينية من اجمالي الصادرات للتجمعات العربية.

الشكل (٣)

حصة الصادرات البيئية من اجمالي الصادرات للتجمعات العربيه

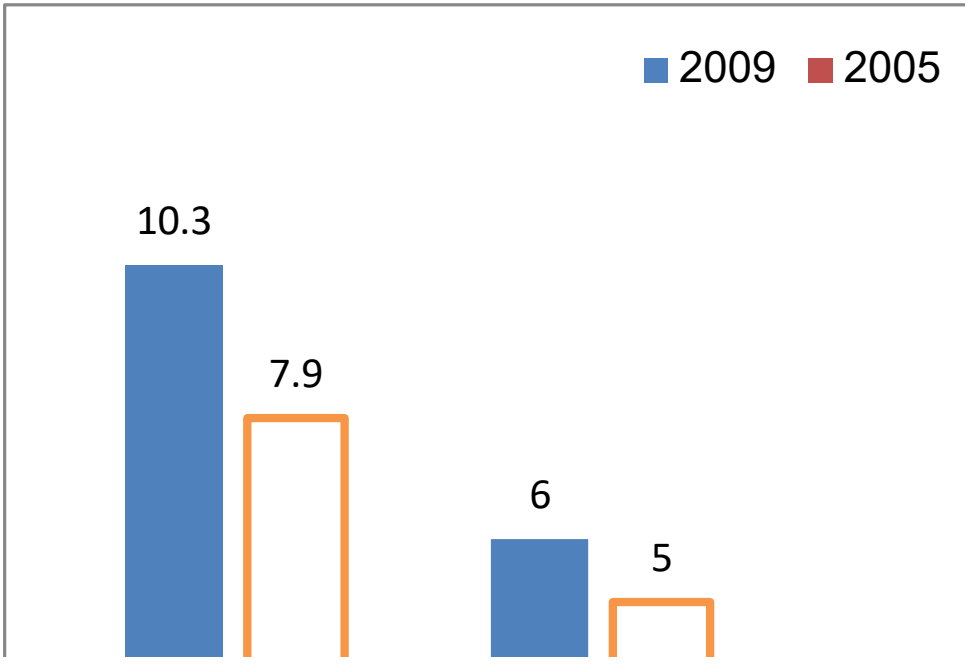

المصدر: التصنيف الموحد للتجارة الدولية لعام ٢٠٠٩

اما بالنسبة للتجارة البينية العربية في التجارة الاجمالية للتكاملات العربية وغير العربية واهميتها في ذلك. الجدول (٩) حيث ان التجاره العربيه البينيه ورغم زيادة قيمتها (صادرات وواردات) في بعض الاحيان الى مايقارب الضعف ,فأن حصتها في الاجمالي لم ترتفع الا بنسب بسيطه تكاد لا تذكر,وقد تبين ان التكتلات غير العربيه (الاسيان والمركوسور) تشارك تجارتها البينيه بنصيب اكبرفي تجارتهما الاجماليه من مشاركة البينيه في الاجماليه للتكتلات العربيه ,حيث شاركت دول الاسيان (٢٥,٥%) في الصادرات و(٢٤,٢%)في الواردات وشاركت الصادرات والواردات البينيه للمركوسور (١٤,٩%) و (١٧,٢%) على التوالي,في حين ان حصة التجاره البينيه العربيه في الاجماليه العربيه للمنطقه الحره (١٠,٣%) للصادرات, (١١,٢%) للواردات,وفي مجلس التعاون الخليجي (٦%) للصادرات و(٦,٢%) للواردات.

جدول (٩)

مساهمة التجارة البيئية العربية في التجارة الاجمالية لتجمعات عربية وغير عربية مختارة عامي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)

التجمعات	قيمة التجارة البينية(مليون دولار)				حصة الصادرات البينية من اجمالي الصادرات %		حصة الواردات البينية من اجمالي الواردات%	
	الصادرات		الواردات					
	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩
تجمعات عربية منطقة التجارة الحرة العربية	٤٤,٨١٢	٧٤,٣٥٥	٣٨,٤٨٧	٦٦,٨٩٨	٧,٩	١٠,٣	١١,١	١١,٢
مجلس التعاون الخليجي	٢٠,٠١٢	٣١,٠٣٦	١٥,٧٥١	٢١,٠٤٦	٥,٠	٦,٠	٨,٣	٦,٢
اتحاد دول المغرب العربي	٢,١٥٤	٣,٢٩٨	١,٨١٦	٢,٩٧٢	٢,٠	٢,٩	٢,٧	٢,٦
دول اتفاقية اغادير	٦٤٦	٢,٢٢٥	٩٢٤	١,٩٥١	١,٣	٣,٩	١,٣	١,٨
تجمعات غير عربية دول المركوسور	٢١	٤٢	٢٢	٤٥	١٢,٩	١٤,٩	١٩,٧	١٧,٢
دول الاسيان	١٦٢	٢٥٢	١٤٤	٢٢٩	٢٤,٩	٢٥,٥	٢٤,٣	٢٤,٢

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي الموحد, عام ٢٠١٠, منظمة التجارة العالمية قاعدة البيانات العالمية.

منطقة التجارة العربية الحرة، تشمل الدول العربية باستثناء (جيبوتي, الصومال, موريتانيا, جزر القمر)

مجلس التعاون الخليجي:- (الامارات, البحرين, السعودية, عمان, قطر, الكويت)

اتحاد المغرب العربي:- (تونس, الجزائر, ليبيا, المغرب, موريتانيا)

دول اتفاقية اغادير:- (الاردن ,تونس, مصر المغرب)

دول المركوسور:- (الارجنتين, برازيل, البارغواي, الآورغواي).

دول الاسيان:- (إندونيسيا, ماليزيا, الفلبين, سنغافورا, تايلند, بروناي, كمبوديا, لاوس, هينمار, فيتنام).

إن المنطقه العربيه لم تتمكن من تعميق الاداء التكاملي لهاحيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الاقتصادي(complementaryIndex) والذي يقوم على قياس نسبة الصادرات البينيه الى اجمالي التجاره العربيه لعام ٢٠٠٩ (٥%) ذلك بسبب ضعف القاعده الانتاجيه العربيه وعدم اكتمال البنيه الاساسيه للمنطقه وممارسة العديد من الاجراأت المقيده للتجاره في أطار المنطقه.

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

شملت سلة السلع العربية في التجارة البينية على تنوع متواضع في هيكلها السلعي ولقد تميز عقد التسعينيات بانخفاض الاهمية النسبية للسلع الاساسية في الصادرات العربية البينية غير النفطيه (كالسلع الكيمياويه والمنتجات الزراعيه والاغذيه والمشروبات والالات ومعدات النقل,والمصنوعات), كان ذلك نتيجة للأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية والحروب المتكررة في منطقه الخليج العربي عام ١٩٩١ واجتياح العراق للكويت والتي شملت تداعياتها مختلف جوانب الحياة.في الوقت الذي شهد العقد الاول من الالفيه الثالثه والى عام (٢٠٠٨) مجموعه من التغيرات في هذه المجاميع جدول (١٠) وبقيت الصادرات تتذبذب بين الزياده والنقصان وخاصة بالنسبه للمصنوعات والمشروبات والاغذيه الان نسبتها رغم زيادتها عام ٢٠٠٩ الى (١٠,٣) جدول (٨) من اجمالي التجاره العربيه يرجع الى انخفاض قيمة الاجمالي (بسبب الازمه الماليه العالميه وانخفاض الطلب الكلي) عكس الواردت١. وخلال الفتره نفسها اسهمت مجموعه من المنظمات العالميه في عقد اتفاقيات

معينه الغايه من بعضها تشتيت الجهد العربي لتحقيق التكامل وادخال هده الدول في دوامة العولمه ,في حين حاول البعض الاخر تكثيف ماتبقى من الجهود لتفعيل الاتفاقيات العربيه المبرمه سابقآ لتوحيد التجاره العربيه ومنها( )[٢]:

- تحرير التجاره في اطارأتفاقيات منظمة التجاره العالميه وبوجه خاص الالغاء التدريجي للعمل بنظام الحصص بالنسبه للمنسوجات والملابس الجاهزه في أطار ترتيبات الالياف المتعدده والذي الغي في مطلع (٢٠٠٥) وتحرر الاسواق العالميه وكذلك العربيه مما يؤدي الى زيادة المنافسه في هذا المجال وخاصة من الدول الاسيويه (الصين والهند وبنكلادش).
- التوقيع على آتفاقية أغادير(أتفاقية الشركه مع الاتحاد الاوربي) عام (٢٠٠٣) والذي أعتمد عام (٢٠٠٤) والذي يقضي أنشاء منطقه حره بما يساعد الدول الاعضاء (الاردن,المغرب,تونس ومصر) بالتفاوض كمجموعه مع الاتحاد الاوربي.
- دخول دول مجلس التعاون الخليجي ,الاتحاد الجمركي الخليجي عام (٢٠٠٣) كتعاون اقصادي يفرض فيه على الاعضاء تعريفه كمركيه موحده وبنسبة (٥%) على السلع المستورده من خارج دول الاتحاد كوسيله حمائيه لحماية الانتاج الوطني لدول الاتحاد, ولتحفيز دول الاتحاد على التبادل التجاري والعالم الخارجي نتيجة تخفيض كلفةالمعاملات التجاريه وتيسير التجاره لخدمات الموانئ والنقل والاتصالات وتقليل الحواجز غير الكمركيه والروتين الاداري ,وعلى آصدار عمله موحده عام (٢٠١٠) اسوة بالاتحاد الاوربي.
- أتفاقيات التجاره الحره مع الولايات المتحده ودخول عمان عام (٢٠٠٦) والتي تعد الدوله الرابعه بعد الاردن, البحرين والمغرب.
- جولة الدوحه والمفاوضات المتعددة الاطراف تحت اشراف منظمة التجاره العالميه(٢٠٠٦) وتأجلت الى ٢٠٠٧.
- التطورات في منطقة التجاره الحره العربيه حيث بلغت الاعفائات الكمركيه للسلع العربيه المنشأ والمستورده من دوله عربيه من للدول المشاركه في المنطقه الحره(١٠٠%) عام (٢٠٠٥).حيث بلغ عدد الدول المشاركه في المنطقه ٢١ دوله وتشكل ٩٢% من أجمالي التجاره الخارجيه للدول العربيه و١٢% من اجمالي التجاره البينيه ورغم ذلك لم

يحسم الامر لكثير من الدول لعدم وجودالقواعد والتعليمات التفصيليه ومسببات اخرى جعلت تأثير المنطقه لا يزال ضعيف.

معوقات التكامل العربي:

1- تزايد وتفاقم الأزمات الاقتصادية في العالم العربي بوجه الخصوص والدول النامية بوجه العموم وتفجر الصراعات الوجودية بين العرب وإسرائيل والأزمات الداخلية العربية في دول عديدة كالجزائر والسودان ومصر واليمن واحتلال العراق , دفع إلى أن تحاول هذه الدول إلى حل أزماتها الداخلية بدلا من النظر في عمليات التكامل العربي( ).

2- أضعاف وتهميش دول عدم الانحياز, منظمة الدول الأفريقية والجامعة العربية, منظمة الدول الإسلامية, وكافة المنظمات الإقليمية التي نشأت لجمع جهود الدول العربية المتفرقة ,بدأت اليوم تفقد دورها وصلتها بالعالم يضاف إلى ذلك إسقاط دور المنطقة العربية ككتله على جميع الأصعدة وتجريدها من إي دور سوى والخضوع السياسي واستمرار تامين المواد الخام وإقامة القواعد والأحلاف العسكريةعلى ارضها وفق ما خططته التوجيهات والمخططات الخارجية للمنطقة العربية منذ السبعينيات.

3- فرض السياسات الجديدة لمقتضيات الخصخصة وايدلوجية اللبرالية الجديدة عبر مركزية دور القطاع الخاص ووضعه في خدمة نظام العولمة السائد وإلغاء دور هذا القطاع من كل علاقة له بالمشاريع التنموية القومية, واتجاهه الى الربح المادي حتى ولو على حساب تطوير مجتمعنا العربي واستقلالية اقتصاده.

4- تطوير دور إسرائيل وجعلها قلب الوطن العربي النابض كركيزة مزروعة ومدها بالتكنولوجية المتقدمة وجعلها أداة تضمن استمرارية حماية المصالح المعولمة في بلدان الوطن العربي, بعد أن فقدت الدول العربية أرادتها الذاتية وسيادتها ووعيها الوطني.

5- أن النظام السياسي العربي في جوهره هو احدى العقبات الكبرى التي تقف في وجه التكامل الاقتصادي يدفعه خوف السياسيين من أرادات التوحيد حتى الاقتصادية منها وافتعال المسببات للقضاء على الأفكار التكاملية مهما حاولت الأطراف المعنية (الجامعة العربية) من توفير الأجواء المناسبة لذلك.

6- الافتقار إلى الآليه القادرة على متابعة التطورات العالمية والاستفادة منها في القرارات العربية وتحويلها إلى خطط قابلة للتنفيذ ومتابعة العملية التنفيذية ومناقشتها مع الدول القادرة أو التي تميل إلى التكامل, للوصول إلى ما تراه مناسبا لها والدخول المطمئن وأبعاد شبح الخوف.

7- غياب الدوافع الاقتصادية في الانضمام إلى الاتفاقيات التكاملية والنظر بسلبية إلى تخفيض الرسوم الجمركية وما تؤثره في موازنات الدول غير النفطية كمصدر من مصادر الدخل وارتفاع الكلف الناجمة عن زيادة المنافسة بين المنتجات العربية المستوردة من دول إلى أخرى والمنتجات المحلية لنفس الدولة, لعدم وجود التشريعات التكافلية التي تقوم بتعويض الخاسر في هذه العملية. وغياب الوعي المؤسسي والتشريعي والتخوف من زعامة الدول الأخرى والاقوى,لغياب الأطر والدراسات المعلوماتية والإحصائية في هذا الخصوص.

8- عدم اعتبار التكامل الاقتصادي, واستغلال الطاقات الكلية بمختلف أنواعها للدول المتكاملة, من عناصر الأمن القومي, الذي ما يزال مقتصرا على ما تملكه كل دولة من أسلحة متطورة وعدد المجندين فيها.

9- عدم وجود شبكات مواصلات وطرق تربط بين الدول العربية اسوه بالعالم الخارجي واحد من المعوقات التي تساهم في زيادة كلفة انتقال السلعة من مكان إلى أخر مما يزيد من رفع كلفتها ويقلل من مقدرتها على المنافسة.

10- اكتفاء اكثر الدول العربية بما تحققه من ثروات وخاصة (الدول النفطية) حيث راحت تحصن كيانها وتعمل على بناء بلدانها والافتخار بما تحققه تاركة الدول الأخرى تسبح في ديونها وتعاني من المشاكل المتراكمه مطالبة بالوحدة والتكامل( ).

٤

التوصيات

1- فصل العمل المشترك العربي عن الميول السياسية وإقرار خطوات التكامل لكي تثبت اقتصاديا, وفصل الكيانات السياسية عنه, والاعتراف بها وتحريم التدخل في شؤونها

الداخلية والتخلي عن فكرة تمويل الانقلابات والمعارضة فهذه الممارسات هي التي مزقت الأمة.

2- العمل على إقامة بيئة تحتية عربية مشتركة مثل تكوين شبكة طرق مشتركة وسائل اتصال ووضع أطر تشريعية تضم العمل العربي بكل أشكاله وتعزيز أطر المعلوماتية ووضع الية تمنع التضارب أو أي تنافس قد ينتج من الأعمال المتماثلة.

3- تطوير وتحديث ميثاق ونظام أجهزة الجامعة العربية واحترام دورها في حل النزاعات التي تعرض عليها وتشجيع اللجوء إلى محكمة العدل الدولية والإفتاء في المسائل التي تتطلب أراء قانونية وتفسير للمعاهدات والمواثيق.

4- تشجيع تحرير السلع والخدمات في القطاعات التي تتمتع بها الدول العربية يميزه نسبيه, وحسم التناقضات بين برامج ومهمات التنمية القطرية والقومية والنهوض بالقدرات المؤسسية والبشرية, التي تمكن الدول العربية من الاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التغيرات الدولية.

5- تعزيز دور المنظمات المدنية لدعم الجهود المبذولة وتوجيهها لتشجيع التجارة العربية البيئية, فبرنامج التكامل العربي ليست بحاجة إلى التغير أو اعتماد تكاملات جديدة بل تتطلب جهود مخلصه لتفعيل ما لدينا من برامج لكي تخطوا نحو التواجد الدولي والتعايش مع النظم الجديدة الدولية.

6- عدم الوصول إلى حالة الإحباط والياس مما تحقق, وبذل جهود اكبر لتحقيق مالم يتحقق, بالقليل من النظريات والكثير من الخطط والبرامج والمنهجيات والكثير من العمل وبوجود الدول القائدة التي تضحي وتتحمل السلبيات في البداية لكي تكون في النهاية المثل الذي يقتدي به الجميع.

الخلاصة

يعيش الوطن العربي في عصر التكاملات الاقتصاديه الكبرى في ظل العولمه والتي صارت موضوعآ مثيرا للجدل في هذا الوطن والذي لم يصل في النهايه الى مفهومآ او برنامجآ موحدآ لمواجهتها والاستفاده من التجارب الاقتصاديه للدول التي سبقته

وأستخدامها كحافز لتطوير اقتصاداته وسياساته الاقتصاديه وتجارته عالمياً وبينياً حيث بقيت تتذبذب بين الامال العربيه في التكامل العربي التي تسعى له بعض الانظمه العربيه وتنظر له اخرى بعين الحذر وبين تحرير التجاره العربيه من القيود المفروضه عليها اقتصادياً وسياسياً وأجتماعياً.

Abstract

The Arab World live at the era of economic integration in light of globalization which become a controversial topic in these Countries which, did not eventually reach a certain concept or program to face the globalization, or to benefit from the economic experiences that other countries have been passed through, and use them as incentive to develop their economic ,economic policies and trade (globally and in between these countries), which still fluctuated in between Arab hopes in integration that, some of them demand and others look at it with caution, and between liberalization of restriction for the Arabic trade economically ,Politically and socially

المصادر

1. نايف علي عبيد/ العرب والعولمة مجلة المستقبل/مركز دراسات الوحدة العربية .
2. امل اسمر زيون / انعكاسات العولمة على ظاهرة الفقر في البلدان النامية, ٢٠٠٨.
3. محمود صالح عطية /عولمة الاسواق المالية /٢٠٠٨.
4. د. شريط العابد/ التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل العربي/ جامعة بن خلدون / الجمهورية الجزائرية.
5. د. عبد الهادي الرفاعي. د. وليد عامر / العولمة وبعض اثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها / مجله جامعة التقوى للدراسات والبحوث , العدد,٢٠٠٠.
6. د. اسماعيل صبري عبد الله / موقع الاقتصاد العربي في ضل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية.
7. د. مصطفى العبد الله الكفري, العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية الفكر السياسي العددان الثامن عشر والتاسع عشر,٢٠٠٣.

8. فلاح خلف الربيعي , التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة الحوار المتمدن, العدد ٢٦٦٦ – حزيران ٢٠٠٩.
9. حسين مرجح العماش , القطاع العام في التنمية الاقليمية, تجربة مشروعات التكامل في المنطقة العربية, مركز الوحدة الاقتصادية, سلسلة دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨ .
10. محمد فؤاد ابوشيت , خالد محمد حنفي , السوق العربية المشتركة في عصر العولمة , المجلة الاكاديمية العربية للعلوم والتكنلوجيا المجلد ١٣١ العدد٦٢ ,٢٠٠٦.
11- World economic forum, the Arab competitiveness report , 2003
12-IMF,World Economic out Look, 2004
١٣- تقرير صندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد الدولي ومنظمة الاقطار العربية اوبك والامانة العامة لجامعة الدول العربية ٢٠٠٨ , منتديات سنوب , ابو ظبي
١٤- التجارة الخارجية للدول العربية , ٢٠٠٩ , على الموقع الانترنت (www.atfp. Org.ae)
١٥- دكتور احمد احمد الشيخ , التجارة البينية العربية , مجلة الجغرافيون العرب , جمهورية مصر العربية نيسان ٢٠١٠ ص ٤
١٦- التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية , التجارة الخارجية للدول العربية , ٢٠٠٩ www>alfp.org.ar

الهوامش

(١) نايف علي عبيد/ العرب والعولمة مجلة المستقبل/مركز دراسات الوحدة العربية, مصر ٢٠٠٢,ص٢١

(٢) محمد محمود الامام ,الاستراتيجيات الجديدة للتكامل , مؤتمر الهجرة والسكان والتنمية في منطقة المتوسط مركز دراسات الوحدة القاهره , ٢٠٠٠,ص١٧

(٣) د. رعد سامي عبد الرزاق, العولمه التنميه البشريه المستدامه في الوطن العربي, ٢٠٠٣, ص٧.

(٤) امل اسمر زبون, انعكاسات العولمه على ظاهرة الفقر في البلدان الناميه, ٢٠٠٨, ص١٨.

(٥)محمود صالح عطيه, عولمة الاسواق الماليه, ٢٠٠٨ , ص١٧٢

(٦) د. شريف عابد/ التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل العربي/ جامعة بن خلدون / الجمهورية الجزائرية ص٢٥

(٧) د. عبد الهادي الرفاعي. د. وليد عامر / العولمة وبعض الاثارالاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها / مجله جامعة التقوى للدراسات والبحوث , العدد ٢٧,لسنة٢٠٠٠, ص ١٩٨

(٨) د. عبد الهادي الرفاعي/ مصدر سابق ص١٩٩

(٩) د. مصطفى العبد الله الكفري, العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية مجلة الفكر السياسي, العددان الثامن عشر والتاسع عشر ,٢٠٠٣ ص ٢٤

(١) فلاح خلف الربيعي, التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة ,مجلة الحوار المتمدن, العدد ٢٦٦٦ – حزيران ٢٠٠٩.ص٤٧,العراق.

(١) فلاح خلف الربيعي / المصدر نفسه ص٤٧

(١) حسين مرجح العماش , القطاع العام في التنمية الاقليمية, تجربة مشروعات التكامل في المنطقة العربية, مركز الوحدة الاقتصادية, سلسلة دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨, ص ٥١.

(١) د. عبد الغني عماد, التكامل الاقتصادي والسوق العربيه المشتركه, أسباب التعثر وشروط الانطلاق,مجلة المستقبل العربي– ٢٠٠٢– العدد٥٤، ص٧١.

(١) عبد المنعم السيد علي, التجمعات الاقليميه للتكامل العربي, الاقتصاد السياسي للمداخل الاقليميه للتكامل,١٩٨٧, ص٧٢

(١) محمد فؤاد ابوشيت , خالد محمد حنفي , السوق العربية المشتركة في عصر العولمة, المجلة الاكاديمية العربية للعلوم والتكنلوجيا المجلد ١٣١ العدد٦٢ ,٢٠٠٦ ص٥–٧.

(١) د. محمد فؤاد ابو شيت. خالد محمد حنفي, مصدر سابق, ص٤–٧

(١) د. منصور الراوي، التكامل الاقتصادي العربي، العراق، ١٩٧٥، ص٥٧.

(١) منصورالراوي مصدر سابق ص ٥٧–٦٠

(١) محمد فؤاد ابو ستيت– خالد محمد حنفي، مصدر سابق، ص٢

(20) World Economic Forum, The Arab Comparativeness Reports,2003,P18.

(21) IMF, World Economic out look,2004,p3

(٢) تقرير الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية, ٢٠٠٨, منتديات سنوب, ابو ظبي, ص٧.

(٢) محمد ابو فؤاد أبو ستيت, خالد محمد حنفي, مصدر سابق ص٣.

(٢) التجارة الخارجية للدول العربية, ٢٠٠٩ , ص١٦٧ على الموقع الانترنت, (www.atfp. Org.ae).

(٢) – التجارة العربية الخارجية للسنوات ٢٠٠٩، ٢٠٠٦، ص٨٧ على موقع الانترنيت www.atfp.org.ae.

(٢) بحث منشور في جامعة ذي قار على الموقع thiqauni org/eco1116(5)doc.

(٢) محمود ابو ستيت, خالد محمد حنفي, مصدر سابق، ص٧.

(٢) دكتور احمد احمد الشيخ، التجارة البينية العربية، مجلة الجغرافيين العرب، مصر، ٢٠١٠، ص٤.

(٢) محمود ابو ستيت ,خالد محمد حنفي,ص٥ مصدر سابق

(٣) التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية، التجارة الخارجية للدول العربية، ٢٠٠٩، ص١٧٥.

(٣) محمد فؤآد ابو ستيت, خالد محمد حنفي ص٦ مصدر سابق.

(٣) التقرير الاقتصادي العربي، مصدر سابق، ص.

(٣) غازي الصوراني، العولمة والعلاقات الدولية الراهنة، ٢٠٠٦، ص١٥. على الموقع edideo/ogy@yahoo.com.

(٣)عبد الغني عماد، مصدر سابق. ص٧٢.